



المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،

لقد أقر مجلس الأمة في جلسته المعقودة بتاريخ 2023/11/15 مشروع القانون بشأن مكافحة احتكار أراضي الفضاء في مداولته الأولى كما ورد في التقرير الثالث للجنة الإسكان والعقار المؤرخ 2023/7/30، وقد نظرت لجنة الإسكان والعقار تعديلات قدمت إليها، وجاء في تقريرها الثاني التكميلي للتقرير الثالث للجنة الإسكان والعقار لقبولها من بين تعديلات أخرى كل من التعديلين المقدمين على المادتين (3) و (6)، وبالنظر لخطورة التعديلين على المادتين المذكورتين مما قد يؤدي إلى إلغاء فكرة مكافحة الاحتكار [المادة (3)]، ويلغي تسجيل الأراضي باسم الدولة [المادة (6)]، لذا فإنني أتقدم باقتراح الإبقاء على كل من نصي المادتين (3) و (6) من مشروع القانون كما أقرأ في المداولة الأولى وذلك كما يأتي:-

مادة (3)

يحظر على جميع الشركات والبنوك والمؤسسات الفردية التعامل بالبيع أو الشراء أو الرهن أو إصدار حوالة حق أو إصدار توكيل بالتصرف للغير أو قبول وكالة بالتصرف عن الغير في القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص في أي موقع وضمن أي مشروع كان، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، ويعتبر باطلاً

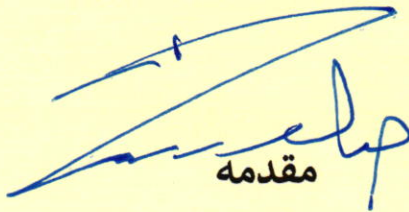
بطلاناً مطلقاً وكأن لم يكون كل تعامل من هذا القبيل وكل إجراء من شأنه نقل ملكية القسائم والبيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص بالمخالفة لأحكام هذا القانون.

مادة (6)

لا يسري الرسم المقرر في هذا القانون على ما يلي:

1. قسائم السكن الخاص المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى.
2. الأراضي التي لم يصدر من بلدية الكويت قراراً بتنظيمها أو تجزئتها أو تقسيمها، شريطة تقديم طلب رسمي للجهات المختصة خلال شهرين من نشر هذا القانون.
3. الأراضي التي صدرت من بلدية الكويت قراراً بتنظيمها ولم تتجاوز سنتين من تاريخ القرار.
4. قسام السكن الخاص الواقعة في مناطق لم تصل لها خدمات البنية التحتية والكهرباء.
5. جميع القسائم الأخرى ما عدا المخصصة للسكن الخاص والنموذجي.

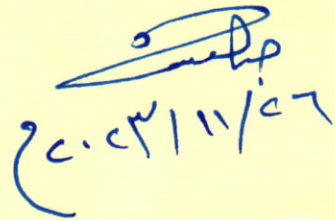
مع خالص التحية،



مقدمه

أحمد عبدالعزيز السعدون

يحال إلى اللجنة الإسكان والمعار



٢٠١١/١١/٢٦